The Effect of Grammatical Reversal on Semantic Accuracy (Selected Models of The Holy Qur'an)

Safaa Mohammed Ahmed
Department of Arabic Language, College of Basic Education, University of Zakho, Kurdistan Region, Iraq
safaa.mohamed@uoz.edu.krd

KEYWORDS: **The Holy Quran, Syntactic Deviation, Semantic Precision, Deviation Effect, Meaning**

https://doi.org/10.51345/.v36i2.1063.g532

ABSTRACT:

This research aims to show the impact of grammatical reversal on syntactic movements previous studies on the accuracy of the significance to be explained in the highest text of the statement, which is the Qur'an, in which I focused on the statement of the meaning of the reversed and the meaning attributed to him in the balance of the balance to indicate which is more accurate in revealing the meaning and describing it, which is the secret of reversal from one movement to another and from installation to installation, and we presented it to a number of opinions of grammarians and interpreters, so the research came rich in their semantic opinions and grammatical guidance.

أثر العدول الإعرابي في الدقة الدلاليّة (نماذج مختارة من القرآن الكريم)

صفاء محمد احمد
قسم اللغة العربية، كلية التربية الاساسية، جامعة زاخو، اقليم كردستان، العراق
safaa.mohamed@uoz.edu.krd

الكلمات المفتاحية | **القرآن الكريم، العدول الإعرابي، الدقة الدلالية، أثر العدول، المعنى**

https://doi.org/10.51345/.v36i2.1063.g532

الملخص:

يهدف البحث إلى بيان أثر العدول النحوي في الحركات الإعرابية على دقة الدلالة المراد بيانها في النصّ البياني ألا وهو القرآن الكريم، وقد ركزتُ على بيان المعنى المعدول عنه، والمعنى المعدول إليه موازناً بينهما؛ لبيان أيهما أدق في كشف المعنى ووصفه وهو سرّ العدول من حركة إلى أخرى، ومن تركيب إلى تركيب، وعرضنا فيه جملةً من آراء النحاة والمفسرين، فجاء البحث غنياً بآرائهم الدلالية وتوجيهاتهم النحوية.

المقدمة:

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه: أمَّا بعد: سنقف –بعون الله تعالى– في هذا البحث على معنى العدول النحوي في التراكيب والفرق بين المعنيين، الأول: المعدول عنه، الثاني: الذي عدل إليه، ومن ثَمَّ نبحث في علة هذا العدول، وبضدها تتميز الأشياء، وبالتالي نصل إلى ثمرة العدول وهي الغاية التي ننشدها.

وغرضنا بيان دقة التركيب في توصيف المعنى والكشف والتعبير عنه، فالألفاظ وإن كانت تقبل الحركات الإعرابية إلّا أنّ دقة التعبير هي التي تفرض وجهاً إعرابياً على غيره، ومخطئٌ من يظن أنّ الحركات الإعرابية تتعاور على المفردات كما جاءت واتفقت بلا ضابط، ولا سيما نحن نتدبر بأعلى نصٍ عربيّ ألا وهو النص القرآني، وكل هذا وغيره سيكشف البحث عنه في الصفحات القادمة.

ودراسة النصوص على أساس دقة المعنى ضرورة فوق كل ضرورة ولا سيما نّظم القرآن، فهذه الدقة هي التي تميز النص القرآني عن غيره من النّصوص، ثمّ إنّ فهمنا للقرآن لا ينبغي أن يكون سطحياً ألم يقل سبحانه وتعالى في محكم كتابه: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ﴾[1]، ولن نتدبّر القرآن الكريم ما لم نغض في أعماقه، وندقق في معانيه.

وهذه الدقة التي يرمي إليها البحث هي التي عناها ابن الأثير عندما ذَكَر: "واعلم أيها المتوشح لمعرفة علم البيان أنّ العدول عن صيغة من الألفاظ إلى صيغة أخرى لا يكون إلّا لنوع خصوصية اقتضت ذلك، وهو لا يتوخاه

في كلامه إلّا العارف برموز الفصاحة والبلاغة، الذي اطلَّع على أسرارها، وفتّش عن دفائنها، ولا تجد ذلك في كل كلام، فإنّه من أشكل ضروب علم البيان، وأدقها فهماً، وأغمضها طريقاً"[2].

فلن نصل إلى الفهم الدقيق، والمعنى المراد إلا من خلال الوقوف على الخصوصية التي اقتضت العدول من حركة إلى أخرى.

يقول الجرجاني: "وجملة الأمر أنّك لن تعلم في شيءٍ من الصناعات علماً تُمِرُّ فيه وتُحْلِي، حتى تكون ممن يعرف الخطأَ فيها من الصواب، ويَفْصِل بين الإساءة والإحسان، بل حتّى تُفاضِل بين الإحسان والإحسان، وتعرف طبقات المحسنين"[3].

فلا يكفي أن تصف الكلام بأنّه معجز، أو العربية بالدّقّة أو نظامها النّحوي بالتّفرّد إلّا بعد أن "تُفصِّل القولَ وتُحصِّلَ، وتضعَ اليدَ على الخصائصِ التي تَعْرِضُ في نَظْم الكَلِم وتَعُدُّها واحدةً واحدة، وتُسمّيها شيئاً شيئاً، وتكونُ معرفتك معرفة الصنَّع الحاذق الذي يعلم علم كل خيط من إلابريسم[4] الذي في الدِّيباج[5]، وكلَّ قطعةٍ منَ القِطَع المنجورة[6] في الباب المقطع، وكل آجُرَّه[7] منَ الآجُرِّ الذي في البناء البديع"[8].

ومن هنا نحاول أن نقف على الخصائص التي اقتضت العدول من حركة إعرابية إلى أخرى، ونغوص في معاني العدول، ونبحر في دلالة التراكيب، ونقف على العلّة منه، ولا نقصد بالعدول الخروج عن القياس النحوي، ولا تسليط الضوء على اتساع المعنى، بل الغرض منه بيان اختيار حالة إعرابية على أخرى مع احتمال التركيب للحالتين، ثمّ البيان والكشف عن دقة المعنى المعدول إليه ومناسبته للمعنى، وهذه هي ثمار العدول التي نسعى للوصول إليها في هذا البحث، وحسبنا أن نبحث.

واعتمدتُ في البحث على المنهج التحليلي، إذ قمتُ بعرض الآراء وتحليلِ كلٍ منها، والموازنة بينها، ثم استنباط المعنى الأقرب إلى السياق، والذي تعضده الدلائل النحوية، والقرائن على تنوعها، ودراسة النصوص على هذا النحو تتطلب التحليل، وإظهار الفروق بين المعنيين المعدول عنه، والمعدول إليه، فلذلك كان هذا المنهج التحليلي هو الأنسب للبحث الذي بين أيدينا.

الدراسات السابقة:

من هذه الدراسات: "**مفهوم العدول النحوي وأثره بين النظرية والتطبيق**" الدكتورة إيمان أحمد إسماعيل حمودة: تناول العدولَ من وجهة أخرى، كالعدول في تركيبين مختلفين لا في تركيب واحد كما ينشد هذا البحث، ومثلت له بالعدول عن الفاعل من الرفع إلى الجر، أو العدول من الجر إلى النصب دون ذكر الفرق بين التركيبين، وهو الثمرة التي نراها من العدول، أو ربّما ذكرت العدول في تركيب واحد دون ذكر الفرق في

المعنى بين المعدول عنه والمعدول، والاقتصار على المعنى المعدول إليه كما في العدول عن الرفع إلى النصب، ولا يخفى في هذا غياب المنهجية الواضحة في طرحها لموضوع العدول.

ومنها: "**أثر العدول النحوي في توليد المعنى: "نماذج من دراسة فاضل السامرائي البيانية**" أ. نسيم عصمان: "**أثر العدول النحوي في توليد المعنى: "نماذج من دراسة فاضل السامرائي البيانية**" تناول فيه توليد المعنى وتوسيعه من خلال العدول، وهذا الغرض ظاهر من عنوانه.

1- العدول من النصب إلى الرفع:

أ- قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾[9] .

افتُتِحَ القرآنُ الكريمُ بحمد الله تعالى على نعمه التي لا يحصيها عدد ولا يحيط بعددها غيره أحد[10]، إلّا أنّها جاءت برفع (الحمد)، مع أنها قُرِئَت بالنصب (الحمدَ لله) على إضمار الفعل (أحمدُ)[11]، وفي العدول إلى الرفع خصوصية بيّنها الزمخشري بقوله: "والعدل بها عن النصب إلى الرفع على الابتداء للدلالة على ثبات المعنى واستقراره"[12].

ويتضح معنى الثبوت أكثر وضوحاً في قول أبي السعود: "وإيثار الرّفعِ على النّصب الذي هو الأصلُ للإيذان بأنّ ثبوتَ الحمد لله تعالى لذاته لا لإثبات مُثبت وأنّ ذلك أمرٌ دائمٌ مستمرٌ لا حادثٌ متجددٌ كما تفيده قراءةُ النّصب"[13].

ونحن نرى أنّ المعنى هو المقتضي للإعراب، والمعنى المتقدم عليه، وهو مقصود ابن قيّم الجوزيّة في قوله: "وهو المحمود لذاته وإن لم يحمده العباد، كما أنه هو الواحد الأحد ولو لم يُوحِّده العباد، والإله الحق وإن لم يُؤلِّهوه"[14].

فلمّا كان الحمد ثابتاً له تعالى بلا حمد حامد، وغير مراد به مذهب الفعل عُدِلَ به إلى الرَّفع الدّال على الثّبوت، فالحركات خَدَمَتْ المعاني، وامتزجتْ بها حتى تماهتْ في الصورة الواحدة وليس ذاك إلّا للعربية، وإذا رمت الدقة فينبغي التعلّم أن المعاني أسبق من الحركات والمتقدمة عليها، وما الحركات إلا أدلة على تلك المعاني الكامنة في النفس، وقد عبّرت العربية بنظامها النحوي الفريد عن المعاني الكامنة في النفس تعبيراً دقيقاً لا مثيل له في سائر اللغات.

وقُرِئَ (الحمدَ لله) بالنّصب على إضمار فعل، أي: أحمد الله الحمدَ أو حمداً، أو حمداً لله بجعله بدل الفعل[15]، والرفع أبلغ وأحسن في مقام الثناء على الله سبحانه وتعالى[16]، ونقل ابن خالويه منع القراءة بها حيث قال: "وهذه الوجوه الأربعة وإن كانت سائغة في العربية فإني سمعت ابنَ مجاهد يقول: لا يُقرأُ بشيء من ذلك إلّا بما عليه الناسُ في كلّ مصرٍ: (الحمدُ لله)، بضمّ الدّال وكسر اللّام"[17].

وهذا لا يعني أن قراءة النّصب ليس لها وجه، بل ذكر الرازي لها أربعة أوجه[18]، وذكر لها المفسرون أوجهاً، وهذا لا يعني أنّ العربية لا تسمح بها، بل لك أن تقول: (حمداً لله) أو (أحمد الله الحمدَ) فهذا المعنى ممكن خارج القرآن الكريم، إلّا أنّ دقة المعنى تتطلب رفع الحرف لا نصبه، فالرفع أحسن وأجود وأبلغ في مقام الثناء على الله تعالى؛ لأنّ حالَ الحمد يجب أن يكونَ عليها الخلقُ[19].

قال ابو حيّان: "وَقِرَاءَةُ الرَّفْعِ أَمْكَنُ فِي الْمَعْنَى، وَلِهَذَا أَجْمَعَ عَلَيْهَا السَّبْعَةُ، لِأَنَّهَا تَدُلُّ عَلَى ثُبُوتِ الْحَمْدِ وَاسْتِقْرَارِهِ لِلَّهِ تَعَالَى، فَيَكُونُ قَدْ أَخْبَرَ بِأَنَّ الْحَمْدَ مُسْتَقِرٌّ لِلَّهِ تَعَالَى، أَيْ: حَمْدُهُ وَحَمْدُ غَيْرِهِ ... وَمَنْ نَصَبَ فَلَا بُدَّ مِنْ عَامِلٍ تَقْدِيرُهُ: أَحْمَدُ اللَّهَ أَوْ حَمِدْتُ اللَّهَ، فَيَتَخَصَّصُ الْحَمْدُ بِتَخْصِيصِ فَاعِلِهِ، وَأَشْعَرَ بِالتَّجَدُّدِ وَالْحُدُوث"[20].

وفي العدول عن النصب إلى الرفع كلام جليل للطاهر بن عاشور ملخصه: وَالْعُدُولُ عَنِ النَّصْبِ إِلَى الرَّفْعِ للدَّلَالَةُ عَلَى الدَّوَامِ وَالثَّبَاتِ فالْجُمْلَةِ اسْمِيَّةً، وَالدَّلَالَةُ عَلَى الْعُمُومِ الْمُسْتَفَادِ مِنْ (أَلِ) الْجِنْسِيَّةِ، وَالدَّلَالَةُ عَلَى الِاهْتِمَامِ الْمُسْتَفَادِ مِنَ التَّقْدِيمِ. وَلَيْسَ وَاحِدٌ مِنْ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ بِمُمْكِنٍ لَوْ بَقِيَ الْمَصْدَرُ مَنْصُوبًا؛ إِذِ النَّصْبُ يَدُلُّ عَلَى الْفِعْلِ الْمُقَدَّرِ وَالْمُقَدَّرُ كَالْمَلْفُوظِ فَلَا تَكُونُ الْجُمْلَةُ اسْمِيَّةً إِذِ الِاسْمُ فِيهَا نَائِبٌ عَنِ الْفِعْلِ فَهُوَ يُنَادِي عَلَى تَقْدِيرِ الْفِعْلِ، وَلا يَصِحُّ مَعَهُ اعْتِبَارُ التَّقْدِيمِ فَلَا يَحْصُلُ الِاهْتِمَامُ. وَإِنْ صَحَّ اجْتِمَاعُ الْأَلِفِ وَاللَّامِ مَعَ النّصب فَالتَّعْرِيفُ حِينَئِذٍ لَا يَكُونُ دَالًّا عَلَى عُمُومِ ولا يعمُّ تَحْمِيدَاتِ جَمِيعِ النَّاسِ ... كَيْفَ وَقَدْ حَمِدَ أَهْلُ الْكِتَابِ اللَّهَ تَعَالَى وَحَمِدَهُ الْعَرَبُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ. قَالَ أُمَيَّةُ بْنُ أَبِي الصَّلْتِ:

الْحَمْدُ لِلَّهِ حَمْدًا لَا انْقِطَاعَ لَهُ ... فَلَيْسَ إِحْسَانُهُ عَنَّا بِمَقْطُوعِ[21][22]

ولهذا التأويل منع الطبري القراءة بالنصب، وقال بعقوبة من قرأ بها [23].

وأنا أرى أنّ الدلالة ممسكة بزمام الحركات في التركيب، فثبوت الحمد واستقراره وأحقيته لله تعالى اقتضى رفع الحمد، فانظر إلى دقة القرآن الكريم في نقل المعنى وتوصيفه، صورة بديعة لن تجد مثيلا لها في لغة أخرى، فالدلالة تطلب الحركة الإعرابية والأخيرة دالّة عليها.

ونحن لا ننكر القراءات الأخرى الواردة في (الحمد لله)، بل نقول: إن ثبتت وصحت فهي ممكنة وجائزة في العربية، وربَّما أُريد بها الدلالة على حمد حامدٍ لله تعالى، أو حمد المؤمنين له تعالى، لكنَّنا نقول إنّ الرفع (الحمد) أليق بمقام الثناء على الله تعالى، وأنسب لافتتاح القرآن الكريم.

ب–قوله تعالى: ﴿فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ﴾[24]

ومن أمثلة العدول من النصب إلى الرفع قوله تعالى: (قالوا سلاماً قال سلامٌ) حيث عُدِلَ بالسلام الثاني إلى الرفع، فما خصوصية هذا العدول؟

قال الزمخشري: "وأمّا سلامٌ فمعدول به إلى الرفع على الابتداء، وخبره محذوف، معناه: عليكم سلام، للدلالة على ثبات السلام، كأنّه قصد أن يحييهم بأحسن ممّا حيّوه به، أخذاً بأدب الله تعالى، وهذا أيضاً من إكرامه لهم"(25).

وجه كثير من علماء المفسرين ذلك العدول الرفع دلالة على الثبات، بخلاف النصب الذي دلَّ على معنى الحدوث، وهو توجيه ينصره الإعراب.

وأرى أنّ للعدول هنا توجيه آخر، وهو أنّ هذا المجيء طارئٌ، أي: مجيء الملائكة، فكانت التّحية بالنّصب للدلالة على هذا المعنى، فالملائكة في العادة لا يلقون التحية على جنس البشر، ولا ينزلون إلّا بالحق، بخلاف التّحية بين البشر، فهي مشروعة، ومن عادة الناس أن يلقوا السلام على بعضهم، فلمّا كان الأمر مغايراً في قصة إبراهيم غاير بين السلامين، فأعطي الطارئُ للطارئِ، والثّابتُ للثّابتِ، والله أعلم.

يدلك على هذا التوجيه سؤال إبراهيم –عليه السلام– لضيفه: ﴿فَمَا خَطْبُكُمْ أَيُّهَا الْمُرْسَلُونَ﴾(26)" وَقَدْ عَلِمَ إِبْرَاهِيمُ أَنَّ نُزُولَ الْمَلَائِكَةِ بِتِلْكَ الصُّورَةِ لَا تَكُونُ لِمُجَرَّدِ بِشَارَتِهِ بِابْنٍ يُولَدُ لَهُ وَلِزَوْجِهِ إِذْ كَانَتِ الْبِشَارَةُ تَحْصُلُ لَهُ بِالْوَحْيِ، فَكَانَ مِنْ عِلْمِ النُّبُوءَةِ أَنَّ إِرْسَالَ الْمَلَائِكَةِ إِلَى الْأَرْضِ بِتِلْكَ الصُّورَةِ لَا يَكُونُ إِلَّا لِخَطْبٍ قال تعالى: ﴿مَا نُنَزِّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ إِلَّا بِٱلْحَقِّ﴾(27)"(28).

فالمجيء طارئٌ للإشعار بهذا المعنى، وهو المغايرة وأنّ هذا الإنزال له خصوصية، وأنّ هؤلاء الملائكة أرسلوا في مهمة خاصة، وهي إهلاك قوم لوط، وقد سمَّاهم القرآن (ضيف إبراهيم) وهذا الوصف يناسبه النّصب لإشعاره بالفعل الدّال على السرعة، أضف إلى ذلك أنّ هذا العدد من الرسل لم يكونوا مرسلين إلى إبراهيم –عليه السلام– لمجرد البشارة، وإلّا لكان يكفي أن يبشّره رسول واحد، وإنّما أُرسِلُوا إلى قوم لوط، ودليله سؤال ابراهيم السابق لهم: (فما خطبكم أيها المرسلون) أي: "إن لم يكن شأنكم مجرد البشارة فماذا هو؟"(29).

فكان مرورهم بإبراهيم مروراً عارضاً، وإنّما أُرسلوا إلى قوم لوط كما أفصحوا عنه في حديثهم لاحقاً.

وأمّا قولهم إنّ ابراهيم ردّ السلام بعبارة أحسن من عبارة الرسل فيتعارض مع القول بشرف الملائكة على البشر، فكيف تكون تحيّة الأدنى أفضل من تحيّة الأعلى فتأمّل.

ورفع (السلام) في تحيّة ابراهيم له أكثر من دلالة منها: الدلالة على الثبوت، والدلالة على شيوع الأمر بين البشر، وهو من إكرام ابراهيم لضيفه كما صرّح به القرآن الكريم، ويمكن أن يقال بأنها من باب إذا حييتم بتحيّة فحيّوا بأحسن منها، ويمكن أن يوجّه على أنه من باب المغايرة بين الطارئِ والثابت، وربّما كان لها دلالات أخرى والله أعلم.

ت– قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُدْخِلُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤًا وَلِبَاسُهُمْ فِيهَا حَرِيرٌ﴾[30] .

وقوله تعالى في هذه الآية الكريمة صورة أخرى من صور العدول النحوي الدلالي، إذ عُدِلَ من نصب (الحرير) إلى رفعها، فانظر إلى الإعراب كيف يدور مع المعنى حيث دار، ويصوره بأدق صورة.

ولن ندرك دقّةَ هذا العدول ما لم نقف على دلالتي الرفع والنصب في لفظ (الحرير) فبإمكانك أن تنصب كما نصبت (لؤلؤًا) بأنْ يقال: (يحلون فيها من أساور من ذهب ولؤلؤاً ويلبسون حريراً)، فالأسلوب كله تغير؛ إذ انتقل به من الجملة الفعلية إلى الإسمية.

والسِّرُّ في ذلك أنّه: "لَمَّا كانت التَّحلية غير اللِّباس جيءَ باسم اللّباس بعد (يُحَلَّونَ) بصيغة الاسم دون (يلبسون) لتحصل الدَّلالة على الثّبات والاستمرار كما دلَّت صيغة (يُحَلَّونَ) على تجدد الحلية بأصنافٍ وألوانٍ مختلفةٍ، ومن عموم الصيغتين يفهم تحقق مثلها في الجانب الآخر فيكون في الكلام احتباك؛ كأنّه قيل: يُحَلَّونَ بها وحليتهم من أساورَ من ذهبٍ ولباسُهم فيها حرير يَلبسونَه"[31].

فلمَّا كان المعنى على ثبوت اللّباس وتجدد الحلية جيء بالرفع المناسب لأسلوب الاحتباك، فأدَّى المعنى بمنتهى الدّقة، والاقتصار احتاج إلى التجدد، وكذلك التجدد في الحلية ينبغي أن يصاحبه معنى الثبوت لخلودهم في تلك الدار.

ولو قيل: (ويلبسون حريراً) لَمَا أفاد هذا المعنى، واللّباس أثبتُ من الحلية، فربما يستغني الإنسان عن الحلية عند نومه أو في بعض أحواله، ولا يمكنه أن يستغني عن ثيابه، فاحتاج هذا الثبوت الرفعَ في الملبوس لا النّصب الدال على التجدد، فأدى الاحتباك معنى التجدد في اللباس مع دلالة الرفع على ثبوته لملازمة الانسان له.

ولأبي السعود توجيه آخر يبدو أدق ما قيل في هذه الآية حيث قال: "غُيِّر الأسلوبُ حيثُ لم يقُلْ: (ويلبسون فيها حريراً) لكن لا للدِّلالةِ على أنَّ الحريرَ ثيابُهم المعتادة أو لمجرَّدِ المحافظةِ على هيئةِ الفواصلِ، بل للإيذانِ بأنّ ثبوت اللّباسِ لهم أمرٌ محققٌ غنيٌّ عن البيان إذ لا يمكن عراؤهم عنْهُ، وإنَّما المحتاجُ إلى البيانِ أنَّ لباسَهم ماذا بخلافِ الأساورِ واللؤلؤ فإنَّها ليستْ من اللَّوازمِ الضَّروريَّةِ، فجعل بيان تحليتهم بها مقصوداً بالذَّاتِ ولعلَّ هذا هو الباعثُ لتقديمِ بيانِ التَّحليةِ على بيانِ حالِ اللِّباس"[32].

ولو قيل: (ويلبسون حريراً) لَمَا أدى ذلك المعنى، وليس هذا التعبير من البلاغة في شيء، فبلاغة الكلام في مطابقته لمقتضى الحال، ومطابقة مقتضى الحال تقتضي الدقة في تحرير المعنى المراد.

2– العدول من الرفع إلى النَّصب:

أ– قال تعالى: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾[33].

اختلفت القراءة في قوله تعالى: (كلمةً) فقرأت بالنصب والرفع، ولكل منهما توجيه، فلننظر إلى معنى الوجهين ثم نرى أيهما أدق في وصف المعنى.

أَمَّا قراءة النّصب فعلى وجهين:

"**الأوّل**: كَبُرَ: فعل ماضٍ ثلاثي لإنشاء الذَّمّ[34]، والفاعل ضمير مستتر تقديره (هي) أي كبرت مقالتهم كلمة، و(كلمة) تمييز ضمير الفاعل أي المقالة الشنيعة وهي قولهم (اتخذ الله ولداً)[35]، و"المخصوص بالذّم محذوف، أي تلك المقالة الشنعاء"[36].

الثاني: "ذهب أبو عبيدة إلى أنّ ظاهر الكلام على التّعجب، أي: ما أكبرها كلمةً، وهو نصب على التمييز، وهو رأي الزمخشري[37]، ومن قبله الأخفش"[38][39].

وأَمّا الرفع فعلى الفاعلية أي: (كَبُرَت الكلمةُ)، قال الفرّاء: "كما تقول: عظُم قولك وكبُر كلامك"[40].

تبيّن على أنّ قراءة النّصب هي الأدق في وصف المعنى والأبلغ، فالمعنى بالرفع على تعظيم هذه الكلمة وتشنيعها، أي: كَبُرَتْ وعَظُمَتْ وهي قولهم والعياذ بالله: ﴿قَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا﴾[41] وفيها دلالة على الذّم إلَّا أنَّها دلالة ضمنية يكشفها السياق عند قوله تعالى: (إِنْ يَقُوْلُوْنَ إِلَّا كَذِباً) والكَذِبُ مذمومٌ بل قد يكون محرماً كما لو كان باطلاً أو قولاً لا حقيقة له سوى خروجه من الأفواه، أو كان كذباً على الله تعالى كما في هذه الآية.

أمّا قراءة النّصب فعلى ذمّ هذه الكلمة الشنيعة التي خرجت من أفواههم، والذمُّ ينسجم مع السياق بل ينصره؛ لقوله تعالى: (تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ) ومعلوم أنّ الكلام لا يخرج إلّا من الأفواه، فأراد الإشارة إلى أنّ مثل هذا الكلام لا مصدر له من عقل، ولا مصداق له في الواقع، ولقوله تعالى: (إِنْ يَقُوْلُوْنَ إِلَّا كَذِباً) والكذب مذموم، لا سيما إنْ كان في جنب الله تعالى وحقه، وأَنْ يلصق به ما لا يمكن بحال أن يتصف به فتعالى عمّا يقولون عُلُواً كبيراً، والذم أقرب إلى السياق من التعجب.

فالنصب أدقُّ في وصف المعنى وأبلغ عند النحويين[42]، وهو الصواب عند الطبري مُعَلِلاً: "لإجماع الحُجَّة من القرّاء عليها"[43].

قال الزمخشري: "والنصب أقوى في المعنى وأبلغ، وفيه معنى التعجب، كأنّه قيل: ما أكبرها من كلمة"[44]، وهو كذلك عند أبي حيان[45].

وعظم الكلمة وكبرها جاء من شناعتها وذمها جاء من كونها خارجة من الأفواه لا حقيقة لها، وهو الذي رجّح النّصب عند النحويين والمفسرين.

ب–وقوله تعالى: ﴿وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنْعَ اللَّهِ الَّذِي أَتْقَنَ كُلَّ شَيْءٍ إِنَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَفْعَلُونَ﴾[46] .

ورد العدول في قوله تعالى: (صنع الله) فللسائل أن يسأل عن خصوصية العدول من الرفع إلى النصب، وهل يمكننا رفع (صنعَ الله)؟

نقف أولاً على المعنى العام للآية فهي تُشَبّهُ الجبال بالسحاب، فهذه الجبال "تراها العين ساكنة، والحال أنّها تَمُرُّ مَرَّ السّحاب التي تسيّرها الرياحُ سيراً حثيثاً، وذلك أنّ الأجرام العِظام إذا تحركت نحو سَمتٍ لا تكادُ تَتَبَيَّنُ حركتها"[47].

ولا شك في أنّ النّظر والتّأمل في هذه الآية الكريمة مطلوب وفي جميع القرآن الكريم، وفي الكون الذي أوجده الله تعالى وأتقن صنعه.

وإذا نظرنا إلى الأفعال في هذه الآية الكريمة سنجدها كثيرة وهي: (ترى، تحسبها، تَمُرُّ، أتقن، تفعلون)، وإذا تأملتَها فستجد أغلبها تشترك في الدلالة على الحركة حتى الأسماء التي فيها تدل على الحركة كـ(الجبال، السحاب، مَرَّ، صنعَ الله) وحتى قوله: (جامدة) تدل بدلالة المخالفة على عكس الجمود وهو الحركة، ولو كانت جامدة فهي في سياق الظن والحسبان، لا اليقين والمعرفة، فالحركة ملازمة لها.

وهذا كلُّه يرجّح النّصب على الرفع، فالرفع دالٌّ على الثبوت، والنّصب فيه دلالة على الحركة والتجدد، وهو مناسب لمضمون الآية ومعناها، لو قيل: (صنع الله متقن) لما ناسب تلك الأفعال الدّالة على الحركة إذ لا أجدها تتناسب معها.

والنّصب "عند الخليل وسيبويه[48] –رحمهما الله– على أنّه مصدر؛ لأنّه لما قال عزَّ وجلَّ: (وهي تمر مرَّ السحاب) دلَّ على أنّه صَنَعَ ذلك صنعاً، ويجوز النّصب على الإغراء أي: انظروا صنعَ الله"[49].

قلت ويجوز النصب على التعظيم أيضاً، أو على المدح وكل هذه التوجيهات تناسب النصب لا الرفع، مع كونه ممكناً أي الرفع على معنى: "ذلك صنع الله"[50]، إلّا أنه لا يتناسب مع مضمون الآية الدال على الحركة، ولا يتناسب مع التَّعظيم والمدح ولا الإغراء، مع دلالته ضمنياً على ما سبق، والتصريح أولى؛ لأنها في سياق بيان عظمة الصانع والمصنوع فتأمّل.

والحاصل بيان صنع الله تعالى وإتقانه لخلقه، فناسبه النّصب الدال على الفعل أي: صَنَعَ الله تعالى بها ذلك فتأمل عجيب صنعه وقدرته، والرفع لا يؤدي تلك المعاني فكان النّصب أليق وأنسب وأدق.

ت–قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ﴾ [51] .

قُرِئَتْ (السماء) في هذه الآية بالنَّصب، والرَّفع، فما الفرق بين الرفع والنصب وأيهما أرجح؟

لو نظرنا إلى لفظة (السماء) نجدها قد تكررت أربع مرات الأوَّل: قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْحُبُكِ﴾[52] الثاني: قوله: ﴿وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ﴾[53] الثالث قوله: ﴿فَوَرَبِّ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ﴾[54] والرابع: قوله: ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ﴾[55].

وأوّل مرة ذكرت فيها السماء بياناً لحالها فهي ذات الحبك، و"كل شيء أحكمته وأحسنت عمله فقد احتبكته"[56]، إذ إنّ الرّزق والوعد مكنون فيها، ثم أضيف (الرب) إليها في القسم في: (فورب السماء)، وذكر إنَّ بناءَها بناءٌ عظيمٌ ومحكمٌ.

فنلاحظ اهتماماً وعنايةً في السماء فهي "أعظم مخلوق يشاهده النّاس"[57] فكانت أدعى للاعتبار من غيرها من المخلوقات.

أمَّا إعراب (السماء) فهو على الاشتغال، قال النّحاس: "نصب بإضمار فعل أي: وبنينا السماء ﴿بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ﴾"[58].

وتأمّلْ خصوصية النصب في قول ابن عاشور: "وتقديم السماء على عامله للاهتمام به، ثم بسلوك طريقة الاشتغال زاده تقوية ليتعلق المفعول بفعله مرتين: مرّة بنفسه، ومرّة بضميره، فإنّ الاشتغال في قوة تكرّر الجملة"[59].

وقُرِأَ بالرفع حيث قرأ "أبو السمال ومجاهد وابن مقسم (والسماءُ) بالرفع على الابتداء، والخبر ما بعده، وهو (بَنَيْنَاهَا)"[60].

فالقاعدة النحوية تجيز الرفع في هذا المحل[61]، بل قرئ برفعها كما مرّ، لكن النصب هنا أرجح كما ذهب إليه السمين الحلبي والعُكْبَري، وعُلِّلَ بعطف جملة الاشتغال على جملة فعلية قبلها[62].

وهذا التركيب يرجحه المعنى أيضاً، فالآية تذكر حَدَثاً وفعلاً اتصف به الحق سبحانه وتعالى، فالأولى النصب المتناسب مع الحدث المذكور وهو البناء، والاستمرار وهو التوسع لقوله تعالى: (وإنا لموسعون)، لا الرفع لعدم دلالته على الحدث.

3- العدول من النصب إلى الجر:

أ- قوله تعالى: ﴿فَمَا اسْتَطَاعُوا مِنْ قِيَامٍ وَمَا كَانُوا مُنْتَصِرِينَ﴾[63].

يلحظ في الآية العدول من النصب إلى الجر في كلمة (قيام) حيث زيدت (مِنْ) الجّارة فجرّت (قيام) وكانت قبل دخولها منصوبة، فإعرابها خارج القرآن الكريم بالنصب (فما استطاعوا قياماً) فالفعل (استطاع)[64] متعدٍ كما هو معلوم، فما سرُّ هذا العدول؟

وفسّرَ بعضهم أنّ القيام بمعنى النهوض فقال: "لم يقدروا على القيام حين نزول العذاب، قال قتادة: من نهوض: يعني لم ينهضوا من تلك الصرعة، والمعنى أنهم عجزوا القيام فضلاً عن الهرب"(65).

ونقل عن قتادة أنهم ما استطاعوا من قيام بالأمر ودفعه(66) فهو مجاز كما قال ابن عاشور: "أنهم ما استطاعوا أن يدفعوا ذلك حين رؤيتهم بوادره فالقيام مجاز عن الدفاع كما يقال هذا أمر لا يقوم له أحد، أي لا يدفعه أحد، وفي الحديث (**غضب غضباً لا يقومُ له أحد**)(67)، أي: فما استطاعوا أيَّ دفاعٍ لذلك"(68).

وهذه المعاني تدور في أغلب ما اطلعت عليه من كتب التفسير، ولا فرق فيها بين جرِّ (قيام) بزيادة (من) وبين نصبها بحذف (من)، ونحن نريد أن نقف على المزية بين حذف حرف الجر وبين زيادته أي إضافته في النَّص، ولا نكتفي بالقول بأنها تفيد التوكيد، فما خصوصية هذا العدول؟

أقول إنّ القيام إذا كان مراداً به النهوض، فيكون المعنى بزيادة (مِنْ) على نفي محاولة القيام لا القيام، فزيادة (من) هنا أفادت نفي المحاولة، لأن حرف الجر (من) يفيد التبعيض وإذا كان المعنى بحذفها (فما استطاعوا قياماً) يفيد نفي القيام، فالمعنى بزيادتها يفيد تبعيضه أي: تبعيض القيام، والقيام مسبوق بمحاولة فهو يحدث شيئاً فشيئاً حتى يقوم الانسان، فأفادت نفي المحاولة والمحاولة جزء من القيام.

ويؤكّد هذا التّوجيه قوله تعالى: (فَمَا اَسْتَطَاْعُوْا) ولم يقل (فما قدروا)، قال الرازي: "الاستطاعة دون القدرة؛ لأنّ في الاستطاعة دلالة الطَّلب وهو ينبئ عن عدم القدرة والاستقلال، فمن استطاع شيئاً كان دون من يقدر عليه، ولهذا يقول المتكلمون الاستطاعة مع الفعل أو قبلَ الفعل إشارةٌ إلى قدرة مطلوبة من الله تعالى مأخوذة منه"(69).

والاستطاعة التي دون القدرة هي محاولتهم القيام، والعدول إلى الجر أفاد هذه الخصوصية، ولا معنى لنفي القيام بعد نزول العقاب لأنه معلوم بالضرورة، والله تعالى أعلم وأحكم.

ب– قوله تعالى: ﴿وَٱقۡصِدۡ فِي مَشۡيِكَ وَٱغۡضُضۡ مِن صَوۡتِكَ﴾(70).

فالآية الكريمة جاءت في ثنايا جملة من الحِكَم والمواعظ من لقمان لابنه مصدرةً بالنّهي عن الشّرك بالله؛ لأنّ الشّركَ ظلمٌ عظيمٌ، ويلحظ فيها العدول من النّصب إلى الجرّ بزيادة (من) الجارة، فما خصوصية هذا العدول؟

جاء في معجم مقاييس اللغة في معنى الغضّ: "غضا الغين والضاد والحرف المعتلّ كلمتان: فالأولى: الإغضاء إدناء الجفون، وهذا مشتقٌّ من اللّيلة الغاضِية، وهي الشّديدة الظُّلمة ..." (71).

وفي لسان العرب: "الإغضاء: إدناء الجُفُونِ، وغضى الرجلُ وأغضى: أَطْبَقَ جَفْنَيْهِ على حَدَقَتِهِ ... وأغضى عنه طَرْفَه: سدَّه أَو صَدَّه، أنشد ثعلب:

دَفَعْتُ إِلَيْهِ رِسْلَ كَوْمَاءَ جَلْدَةٍ وأَغْضَيْتُ عَنْه الطَّرفَ حتَّى تَضَلَّعا

... وأغضى الليلُ أَظْلَم ... وليلة غاضِية: شديدة الظُّلمة"[72].

قال ابن عاشور: "والغضُّ نقص قوة استعمال الشيء، يقال: غضَّ بصره إذا خفَّضَ نظره فلم يحدّق ... وجيءَ بـ (من) الدّالّة على التّبعيض لإفادة أنّه يَغُضُّ بعضَهُ، أي بعض جهره، أي ينقص من جهورته ولكنّه لا يبلغ به إلى التّخافتِ والسِّرار"[73].

فلو قيل بالنّصب: (واغضض صوتك) لما أصاب المعنى، بل سيفيد عندها غض الصوت كلّه، وليس هذا هو المراد، بل المراد خفض الصوت حسب المقام بما يسمح للآخرين سماعه، ولا يشق آذانهم أو يزعجهم؛ لأنّ أنكر الأصوات لصوت الحمير.

فانظر إلى هذا التوازن وإلى هذا الإحكام في وصف المعنى وإخراج الحكم بأدق عبارة.

وليس في النص زيادة لـ(من)، ولا يمكنك أن تقول إنَّها أفادت التّوكيد، وقد أخطأ من ظنّ أنها زائدة، أو قال إنها تزاد ولم يغص في أعماق المعنى ويفتش فيه للوصول إلى الدقة المنشودة.

ولما كان المراد غضَّ الصوت بالكلية وفي كل حين حُذِفَت (من) فلم تذكر، وذلك في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَغُضُّونَ أَصۡوَٰتَهُمۡ عِندَ رَسُولِ ٱللَّهِ﴾[74].

جاء في موسوعة التفسير: "لما نزلت هذه الآية قعد ثابت في الطريق يبكي، فمرّ به عاصم بن عديّ بن العجلان، فقال: ما يبكيك يا ثابت؟ قال: هذه الآية، أتخوّف أن تكون نَزَلتْ فِيَّ، وأنا صَيِّتٌ رفيعُ الصوت. فمضى عاصم بن عديّ إلى رسول الله (ﷺ)، فأخبره خبره، فقال: (اذهب، فادعُه لي). فجاء فقال: (ما يبكيك يا ثابت؟). فقال: أنا صيِّت، وأتخوف أن تكون هذه الآية نَزَلتْ فِيَّ. فقال له رسول الله (ﷺ): (أما ترضى أن تعيش حميداً، وتقتل شهيداً، وتدخل الجنّة؟). قال: رضيتُ ببشرى الله ورسوله، **ولا أرفع صوتي أبداً** على صوت رسول الله (ﷺ)"[75].

انظر إلى قوله: "ولا أرفع صوتي أبداً على صوت رسول الله (ﷺ)". فالمراد التأبيد، لا أن يغض الصوت حيناً ويرفعه حيناً آخر فمن أجل ذلك حذفت (مِنْ).

ت–قوله تعالى: ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ذَلِكَ أَزْكَى لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا يَصْنَعُونَ﴾[76] .

ورد في الآية الكريمة عدولان: الأوّل: قوله تعالى: (مِنْ أَبْصَارَهُمْ) بجرّ (الأبصار) لا بنصبها، والمراد غض شيء من البصر بما يستطيع الانسان من خلاله الرؤية، وإلّا لفقد الرؤية بالكلية وما استطاع السير، والثاني: قوله تعالى: (وَيَحْفَظُوْا فُرُوْجَهُمْ) فعدل من الجر في (فُرُوْجَهُمْ) إلى النَّصب.

قال أبو حيان: "و(من) في: ﴿مِنْ أَبْصَارِهِمْ﴾عند الأخفش زائدة، أي يغضّوا أبصارهم عمّا يحرُم، وعند غيره للتّبعيض؛ وذلك أنّ أوّل نظرةٍ لا يملكها الإنسان وإنما يغضّ فيما بعد ذلك، ويؤيده قوله[77] لعليّ –كرم الله وجهه–: لا تُتبع النّظرةَ النّظرةَ؛ فإنّ الأولى لك وليست لك الثّانية[78]"[79].

ولا شك في أن قول غير الأخفش أدق وأقرب إلى الاعتدال، ويؤيده السياق، فالنّهي عمّا يحرم معلوم بالنّص على تحريمه في غير هذه الآية، منصوص عليه في تلك الآيات، فليس هذا وجه الكلام، بل المراد النّهي عمّا يتوهم أنه مباح أو النَّهي عن اتباع النظرة؛ فلا يملك الإنسان النظرة الأولى، ولا يمكنه غض البصر بالكلية؛ لأنّه لا يعلم شيئاً ما أمامه، وهل هو ممّا يحل النظر إليه أو لا حتى يتبين، فكان مجال النظر أوسع.

ولو كانت (مِنْ) زائدة كما قال الأخفش فَلِمَ لَمْ تأتِ زائدة في العدول الثاني في قوله: (الفُرُوْج) بل حذف إذ قيل: (وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ) ولم يقل: (وَيَحْفَظُوا مِنْ فُرُوجَهُمْ).

تأمّل تفسير أبي حيان إذ قال: "(وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ) أي من الزّنا ومن التّكشّف. ودخلت (مِنْ) في قوله: (مِنْ أَبْصَارِهِمْ) دون الفرج؛ دلالةً على أنّ أمرَ النّظر أوسع؛ ألا ترى أنّ الزّوجةَ ينظر زوجها إلى محاسنها من الشّعرِ والصّدر والعَضُد والسّاق والقدم، وكذلك الجارية المسْتَعْرَضَةُ، ويَنْظُرُ من الأجنبيّة إلى وجهها وكفّيها، وأمّا أمر الفَرْجِ فَمُضَيَّقٌ"[80]. كذلك في الكشاف[81].

وتدبَّر ابن عاشور: "أَعْقَبَ حُكْمَ الِاسْتِئْذَانِ بِبَيَانِ آدَابِ مَا تَقْتَضِيهِ الْمُجَالَسَةُ بَعْدَ الدُّخُولِ وَهُوَ أَنْ لَا يَكُونَ الدَّاخِلُ إِلَى الْبَيْتِ مُحَدِّقًا بَصَرَهُ إِلَى امْرَأَةٍ فِيهِ بَلْ إِذَا جَالَسَتْهُ الْمَرْأَةُ غَضَّ بَصَرَهُ وَاقْتَصَرَ عَلَى الْكَلَامِ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهَا إِلَّا النَّظَرَ الَّذِي يَعْسُرُ صَرْفُهُ[82].

وكما أسلفتُ من أنّ: "الْغَضُّ التَّامُّ لَا يُمْكِنُ جِيءَ فِي الْآيَةِ بِحَرْفِ (مِنْ) الَّذِي هُوَ لِلتَّبْعِيضِ إِيمَاءٌ إِلَى ذَلِكَ إِذْ مِنَ الْمَفْهُومِ أَنَّ الْمَأْمُورَ بِالْغَضِّ فِيهِ هُوَ مَا لَا يَلِيقُ تَحْدِيقُ النَّظَرِ إِلَيْهِ وَذَلِكَ يَتَذَكَّرُهُ الْمُسْلِمُ مِنِ اسْتِحْضَارِهِ أَحْكَامَ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ فِي هَذَا الشَّأْنِ فَيَعْلَمُ أَنَّ غَضَّ الْبَصَرِ مَرَاتِبُ: مِنْهُ وَاجِبٌ وَمِنْهُ دُونُ ذَلِكَ، فَيَشْمَلُ غَضُّ الْبَصَرِ عَمَّا اعْتَادَ النَّاسُ كَرَاهِيَةَ التَّحَقُّقِ فِيهِ كَالنَّظَرِ إِلَى حَبَايَا الْمَنَازِلِ، بِخِلَافِ مَا لَيْسَ كَذَلِكَ فَقَدْ جَاءَ فِي حَدِيثِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ حِينَ دَخَلَ مشربَة النبيء صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (فَرَفَعْتُ بَصَرِي إِلَى السَّقْفِ فَرَأَيْتُ أُهْبَةً مُعَلَّقَةً)"[83].

وَقَالَ النبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِعَلِيٍّ: «لَا تُتْبِعِ النَّظْرَةَ النَّظْرَةَ فَإِنَّمَا لَكَ الْأُولَى وَلَيْسَتْ لَكَ الثَّانِيَةُ[84]».

ومعنى الغضّ: الخفض وفلان غضيض: ذليل بين الغضاضة، وفلان لحقته غضاضة أي: نقص وعيب[85].

وَالْغَضُّ: "صَرْفُ الْمَرْءِ بَصَرَهُ عَنِ التَّحْدِيقِ وَتَشْيِيتِ النَّظَرِ. وَيَكُونُ مِنَ الْحَيَاءِ كَمَا قَالَ عَنْتَرَة في الكامل[86]:

وَأَغُضُّ طَرْفِي حِينَ تَبْدُو جَارَتِي ... حَتَّى يُوَارِيَ جَارَتِي مَأْوَاهَا

وَيَكُونُ مِنْ مَذَلَّةٍ كَمَا جَرِيرٌ فِي الوافر(87):

فَغُضَّ الطَّرْفَ إِنَّكَ مِنْ نُمَيْرٍ"(88)

وَمَادَّةُ الْغَضِّ تُفِيدُ مَعْنَى الْخَفْضِ وَالنَّقْصِ (89).

الخاتمة:

بعد أن عرضنا مجموعة من الآيات وبيّنا أثر العدول في دقة المعنى المراد فيها نعرض أهم النتائج التي توصلنا إليها من خلال ما تقدم:

1. للعدول النحوي أثر عظيم في دقة المعنى المراد التعبير عنه أو وصفه.
2. سبب العدول من حالة إعرابية إلى أخرى المعنى، ودقته، وبلاغته.
3. لم أجد زيادة الحرف من حروف الجرّ التي وردت في الآيات الكريمة التي تطرق إليها البحث، وقد تبين ذلك من خلال عرض الأدلة القاطعة.
4. قانون اللغة العربية قانون مرن لا صارم كما هو شائع؛ لتعدد الحالات الإعرابية في التعبير عن المعنى الواحد.
5. ربّما تقارب معنيان وكان أحدهما أدق من الآخر فيأتي العدول بالمعنى الذي يصف الحالة الإعرابية كما لو أنك تراها شاخصة أمامك.
6. من أغراض العدول تخصيص المعنى وتسليط الضوء عليه وابرازه.
7. للعدول النحوي أثر كبير في فهم النص القرآني؛ لأنّه يوظف في خدمة السياق والمعنى العام للنص القرآني.
8. للعدول النحوي أهميّة كبرى في استنباط الأحكام الفقهية كما رأينا في آيات غض الصوت والبصر وحفظ الفروج.
9. من خصائص التعبير القرآني أنه يأتي بالمعنى الأبلغ والأصدق والأدق كما هو في الواقع بلا زيادة ولا نقصان.
10. للعدول النحوي صور وأشكال وحالات كثيرة لا حصر لها.
11. أوصي بكتابة اطروحة أو رسالة ماجستير في هذا الموضوع لأهميته القصوى في البحث عن المعنى واستقصاء الأدلة.

المصادر والمراجع:

1. أساس البلاغة، أبي القاسم جار الله محمود بن عمر بن أحمد الزَّمخشري (ت538هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السُّود، ط: 1، بيروت – لبنان، دار الكتب العلمية، (1998م).
2. إعراب القرآن الكريم، د. محمود سليمان ياقوت، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.
3. إعراب القرآن، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحّاس (ت338هـ)، اعتنى به: الشيخ خالد العلي، ط: 2، بيروت –لبنان، دار المعرفة، (2008م).
4. إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، أبو عبدالله الحسن بن أحمد بن خالويه (ت379هـ)، بيروت، دار ومكتبة الهلال، (1985م).
5. بدائع التفسير الجامع لما فَسَّرَه الإمام ابن قيّم الجوزيّة، جمعه وحقق أحاديثه: يسري السيد محمد، ط: 2، دار ابن الجوزي، (2005م).
6. تاج العروس من جواهر القاموس، السيّد محمد مرتضى الحسيني الزبيدي(ت1205هـ)، تحقيق: عبد العليم الطحاوي، الكويت، التراث العربي، (1984م).
7. تفسير أبي السعود أو إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، قاضي القضاة أبي السعود بن محمد العمادي الحنفي (ت 982هـ)، تحقيق: عبد القادر أحمد عطا، د. ط، الرياض، مطبعة السعادة، د. ن.
8. تفسير البحر المحيط، محمد بن يوسف الشهير بأبي حيّان الأندلسي (ت745هـ)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض وآخرون، ط: 1، بيروت – لبنان، دار الكتب العلمية، (1993م).
9. تفسير التحرير والتنوير، سماحة الأستاذ الإمام الشيخ محمد الطاهر بن عاشور، تونس، الدار التونسية للنشر، (1984م).
10. تفسير القرآن العظيم، الحافظ أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدّمشقي (ت774هـ)، ط: 1، بيروت – لبنان، دار ابن حزم، (2000م).
11. التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب، الإمام فخر الدين الرازي (ت604هـ)، تحقيق: سيّد عمران، القاهرة، دار الحديث، (2012م).
12. جامع البيان في تأويل القرآن، أبي جعفر محمد جرير الطبري، (ت310 هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط: 1، القاهرة، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، (2001م).
13. الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان، أبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي(ت656هـ)، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط: 1، بيروت، لبنان، مؤسسة الرسالة، (2006م).
14. جلباب المرأة المسلمة في الكتاب والسنة، محمد ناصر الدين الألباني(ت1420هـ)، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع.
15. خزانة الأدب ولبّ لُباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت 1093هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط: 4، القاهرة، مكتبة الخانجي، (1997م).
16. دلائل الإعجاز، الشيخ الإمام أبي بكر عبد القاهر بن عبدالرحمن بن محمد الجرجاني النّحوي (ت 474 هـ)، قرأه وعلق عليه: أبو فهر محمد محمود شاكر، د. ط، القاهرة، مكتبة الخانجي، (2004م).
17. ديوان جرير، بيروت، دار بيروت للطباعة والنشر، (1986م).
18. ديوان عنترة تحقيق ودراسة، محمد سعيد مولوي، المكتب الإسلامي، بحث علمي قدم لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب، جامعة القاهرة، (1964).
19. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك في النّحو والصّرف (ت672هـ)، قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله ابن عقيل العقيلي الهمداني المصري(ت769هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، ط: 14، القاهرة، الأصدقاء للطباعة والنشر، (1935م).
20. شرح سنن أبي داوود لابن رسلان، شهاب الدين أبي العباس أحمد بن حسين بن علي بن رسلان المقدسي الشافعي (ت844هـ)، تحقيق: وئام الحوشي، وياسر كمال، ط: 1، مصر – الفيوم، دار الفلاح، (2016م).
21. صحيح مسلم، الإمام أبي الحُسين مُسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت 262هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ط: 1، بيروت – لبنان، دار الكتب العلمية، (1991م).
22. فتح البيان في مقاصد القرآن، الإمام أبي الطّيّب صدّيق بن حسن بن علي الحسين القنوجي البخاري(ت1307هـ)، عني بطبعه وقدّم له وراجعه: عبدالله بن ابراهيم الأنصاري، بيروت، صيدا، المكتبة العصريّة، (1992م).

23. الكتاب، أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت180)، تحقيق وشرح: عبد السّلام محمد هارون، ط: 3، القاهرة، مكتبة الخانجي، (1988م).
24. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي (ت538 هـ)، تحقيق: خليل مأمون شيحا، ط: 3، بيروت – لبنان، دار المعرفة، (2009 م).
25. لسان العرب، الإمام العلّامة ابن منظور (ت 711هـ)، اعتنى بتصحيحها: أمين محمد عبدالوهاب، ومحمد الصادق العبيدي، ط: 3، بيروت – لبنان، دار إحياء التراب العربي، (1999م).
26. لسان العرب، الإمام العلّامة ابن منظور (ت711هـ)، اعتنى بتصحيحه: أمين محمد عبد الوهاب، محمد الصادق العبيدي، ط: 3، دار إحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت – لبنان، (1999م).
27. المثل السائر في أدب الكاتب والسائر، ضياء الدّين بن الأثير، قدمه وعلق عليه: د. أحمد الحوفي، ود. بدوي طبانة، د. ط، نهضة مصر للطباعة والنصر والتوزيع، د. ن.
28. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، الإمام أبي محمد عبد الحق بن عطيّة الأندلسي(ت541هـ)، تحقيق: مجموعة من الباحثين، ط: 1، قطر، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، (2015م).
29. مسند الإمام أحمد (ت 241 هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد، ط: 1، بيروت – لبنان، مؤسسة الرسالة، (1999م)
30. معاني القرآن وإعرابه، الزجاج أبي إسحق إبراهيم بن السَّري (ت311 هـ)، تحقيق: د. عبد الجليل عبدة شلبي، ط:1، بيروت، عالم الكتب، (1988م).
31. معاني القرآن، أبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط (ت215هـ)، تحقيق: د. هدى محمود قراعة، القاهرة، ط: 1، مكتبة الخانجي، القاهرة، (1990م).
32. معاني القرآن، أبي زكريا يحيى بن زياد الفرّاء (ت 207هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، وأحمد يوسف نجاتي، ط: 3، بيروت، عالم الكتب، (1983م).
33. معجم القراءات، الدكتور عبد اللطيف الخطيب، ط: 1، دمشق، دار سعد الدّين للطباعة والنشر والتوزيع، (2002م).
34. المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى وآخرون، ط: 2، القاهرة، دار المعارف، (1972م).
35. معجم مقاييس اللغة، أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريّا (ت395)، تحقيق وضبط: عبد السلام محمد هارون، ط: 2، دمشق – سوريا، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، (1979م).
36. موسوعة التفسير المأثور، مركز الدراسات والمعلومات القرآنية، المشرف العلمي: أ. د. مساعد بن سليمان الطّيّار، ط: 1، السعوديّة، دار ابن حزم، (2017م).

الهوامش:

(1) النساء: (82).
(2) المثل السائر: (145/1).
(3) دلائل الإعجاز: (37).
(4) الإبْرِيْسَم: أحسن الحرير. المعجم الوسيط، باب الهمزة: (19).
(5) الديباج: ضرب من الثياب سداه ولحمته حرير. المعجم الوسيط، باب الدال: (312).
(6) النَّجر: القطع ... والنجر: نَحْتُ الخشبة، نجرها ينجرها نجراً: نحتها. لسان العرب، باب النون: (51/14).
(7) الآجُرُّ والآجُرّ" طبيخُ الطين، الواحدة بالهاء أُجُرَّةٌ وآجُرَّةٌ وآجرّة ... وهو الذي يبنى به. لسان العرب، باب الهمزة، (1/ 78).
(8) ينظر: دلائل الإعجاز: (37).
(9) الفاتحة: (2).
(10) جامع البيان: (135/1).
(11) معجم القراءات: (5/1).
(12) الكشاف: (27).
(13) تفسير أبي السعود: (19/1).
(14) بدائع التفسير: (32/1).
(15) معجم القراءات: (5/1)، معاني القرآن للأخفش: (9/1)، معاني القرآن للفراء: (3/1).
(16) معاني القرآن وإعرابه للزجاج، (45/1).
(17) إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم: (19).
(18) ينظر: مفاتيح الغيب: (247/1-246)، معجم القراءات: (5/1)، معاني القرآن للأخفش: (9/1)، معاني القرآن للفراء: (3/1).
(19) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: (45/1)، معاني القرآن للفراء: (3/1).
(20) البحر المحيط: (131/1).
(21) لم أعثر عليه في ديوان أميةَ ابن أبي السلط، ينظر: الخزانة حيث نسبه صاحبه إلى سحيم عبد بني الحسحاس من الشعراء المخضرمين: (103/2).
(22) ينظر: التحرير والتنوير: (158/1-157).
(23) جامع البيان: (139/1).
(24) الذاريات: (25).
(25) الكشاف: (1052).
(26) الذاريات: (31).
(27) الحجر: (8).
(28) التحرير والتنوير: (6/27).
(29) تفسير أبي السعود:(201/5).
(30) الحج: (23).
(31) التحرير والتنوير:(233/17).
(32) تفسير أبي السعود: (19/4).
(33) الكهف: (5).
(34) شرح ابن عقيل: (157/2).
(35) إعراب القرآن للنّحّاس: (536) وإعراب القرآن الكريم: (2689/6).
(36) معجم القراءات: (153/5).
(37) الكشاف: (612).
(38) معاني القرآن: (427/1).
(39) معجم القراءات: (154/5).
(40) معاني القرآن: (134/2).
(41) الكهف: (4).

(42) يُنْظَر: مفاتح الغيب: (81/11).
(43) جامع البيان: (148/15).
(44) الكشاف: (612).
(45) البحر المحيط: (96/6).
(46) النمل: (88).
(47) تفسير أبي السعود: (286/4).
(48) الكتاب: (381/1-380).
(49) إعراب القرآن، للنحاس: (153/3).
(50) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: (130/4).
(51) الذاريات: (47).
(52) الذاريات: (7).
(53) الذاريات: (22).
(54) الذاريات: (23).
(55) الذاريات: (47).
(56) الجامع لأحكام القرآن: (31/17).
(57) التحرير والتنوير: (15/27)
(58) إعراب القرآن للنحاس: (166/4).
(59) التحرير والتنوير: (16/27).
(60) معجم القراءات: (139/9).
(61) شرح ابن عقيل: (470/1-469).
(62) يُنْظَر: الدر المصون: (58/10)، والتبيان للعكبري: (1182/2).
(63) الذاريات: (45).
(64) ينظر: تاج العروس: مادة طوع: (463/21)، وفي المعجم الوسيط: "استطاعَ الشيءَ: أطاقه وقَدَرَ عليه أَمكنه، وفلاناً ونحوَه: استَدعَى طاعتَه وإجابته".
(65) فتح البيان: (208/13)، و تفسير القرآن العظيم: (424/7).
(66) جامع البيان: (543/21) والمحرر الوجيز: (194/9).
(67) لم أعثر عليه بهذا اللفظ، وفي صحيح مسلم بلفظ: "إنّ ربّي غَضِبَ اليومَ غضَباً لم يَغضَبْ قبلَه مثلَه ولنْ يَغْضبَ بعدَهُ مِثلَه" كتاب الإيمان، باب الشفاعة: رقم الحديث: (327): ص: (185/1).
(68) التحرير والتنوير: (14/27).
(69) مفاتيح الغيب: (484/14).
(70) لقمان: (19).
(71) معجم مقاييس اللغة: (428/4).
(72) لسان العرب: (86/10-85).
(73) التحرير والتنوير: (168/21).
(74) الحجرات: (3).
(75) موسوعة التفسير المأثور: (371/20).
(76) النور: (30).
(77) قوله أي: قول الرسول عليه الصلاة والسلام.
(78) جلباب المرأة المسلمة: (77)، وتخريجه في سنن أبي داوود: الحديث رقم: (2149) باب (44): في ما يؤمر به من غضّ البصر: (485/9)، ومسند الإمام أحمد: رقم الحديث (22991)، ص: (95). وفيهما: (وليست لك الآخرة).
(79) البحر المحيط: (412/6-411).
(80) البحر المحيط: (412/6).
(81) يُنْظَر: الكشاف: (234/3-229).

(82) التحرير والتنوير: (203/18).
(83) السابق: (203/18-204).
(84) سبق تخريجه.
(85) ينظر: أساس البلاغة: (704/1).
(86) الديوان: (308).
(87) الديوان: (63).
(88) التحرير والتنوير: (204/18).
(89) قد مرّ بيان معنى الغضّ في الصفحة (21).